

العقيد يسد شعبه

عقوبات دولية بلا أنياب ضد آل القذافي... والقتال يلامس حد

انقلقت الثورة الليبية من شوارع طرابلس وبنغازي إلى أروقة الأمم المتحدة، حيث بدأت حملة الإجراءات الدولية ضد نظام العقيد القذافي، الذي لم يتردد عن الظهور مجدداً من خلال تلفزيون صربي، مهدداً معارضيه، الذين ألفوا حكومة انتقالية ضده في الشرق الليبي



متظاهرون في الزاوية غربي طرابلس أمس (بن كيرتس - أ ب)

كان التدويل هو عنوان اليوم الثالث عشر للثورة الليبية ضد نظام معمر القذافي. تدويل تمثل بقرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1970، الذي اعتمد بالإجماع لفرض عقوبات واسعة على نظام «العقيد» وأولاده وكبار مساعديه، مع إحالة ملف الأحداث في الجماهيرية إلى المحكمة الجنائية الدولية. عقوبات صدرت، أول من أمس، تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من دون أن يسمح بالتدخل العسكري. «العقيد» المتمسك بسلطته حتى الرمق الأخير خرج مجدداً إلى العلن، صوتاً هذه المرة أيضاً لا صورة، ليتحدث إلى محطة «بينك» الصربية، مندداً بالعقوبات الدولية ومدعياً سيطرته على الوضع في البلاد، رغم تأكيد خروج مناطق واسعة عن سلطته، وبدء تنظيم سلطات انتقالية، ولا سيما في الشرق، بينما معارك الغرب باتت في داخل العاصمة طرابلس، وعلى مقربة من الحصن الأخير للقذافي، باب العزيزية. وقال العقيد الليبي، في اتصال هاتفي مع محطة «بينك» الصربية، إن تصويت مجلس الأمن أمس بفرض حظر على السفر وعقوبات متعلقة بأصوله وأصول مساعديه المقربين هو تصويت باطل ولاغ. وتابع إن الأمم المتحدة غير مخولة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، إلا إذا كانت هناك دولة تعتدي على دولة أخرى.

واتهم القذافي، في المقابلة التي أجريت من مكتبه في طرابلس، حسبما قالت المحطة، المنظمة الدولية باتخاذ قرارات بناء على تقارير إخبارية. وقال إنه يتعين على لجنة من الأمم المتحدة التحقيق في الأوضاع في ليبيا. وأضاف إن شعب ليبيا يؤيده، وإن «جماعات صغيرة من المتمردين محاصرة، ويجري التعامل معها»، مضيفاً إن الجيش والشرطة

تبادلا إطلاق النار مع هؤلاء الأفراد وبعض العصابات، لكن عدداً قليلاً من الأشخاص قتلوا. ونفى وقوع أي قتال حالياً، مشدداً على أن ليبيا تتمتع بالسلم التام. وتعهد الزعيم الليبي بالبقاء في ليبيا، وحمل أجنب وتنظيم «القاعدة» المسؤولية عن الاضطرابات التي تهدد حكمه المستمر منذ 42 عاماً. بدوره، نفى سيف الإسلام القذافي، نجل الزعيم الليبي، في مقابلة أجرتها مراسلة شبكة التلفزيون الأميركية «إي بي سي»، كريستيان أمانبور، أن يكون الجيش الليبي قد هاجم المدنيين الليبيين، أو أن الاضطرابات تجتاح ليبيا. وقال إن الوضع في بلاده يتسم بالهدوء، مدعياً أن التقارير عن تخلي دبلوماسيين ليبيين عن مناصبهم هو ببساطة «سوء فهم». وقال إن هناك «فجوة كبيرة بين الواقع وتقارير وسائل الإعلام»، مضيفاً إن «الجنوب كله هادئ، والغرب هادئ. والوسط هادئ وحتى جزء من الشرق». ورد سيف الإسلام على دعوة الرئيس الأميركي، باراك أوباما، للعقيد القذافي بالتخلي، قائلاً «اسمع، لا أحد يترك هذا البلد ونحن نعيش هنا، ونموت هنا». وأصر على القول إن «هذا هو بلدنا، والليبيون شعبنا. وأنا شخصياً أعتقد أنني أفعل الشيء الصحيح».

وفي ما يتعلق بقرار مجلس الأمن الذي يدعو إلى تجميد أصول وأموال القذافي وأبنائه، قال سيف الإسلام «أولاً، وقبل كل شيء، ليس لدينا أموال في الخارج. نحن عائلة متواضعة جداً والجميع يعرف ذلك، ونحن نضحك عندما يقولون إن لدينا أموالاً في أوروبا أو سويسرا أو أي شيء. إنها مزحة».

وبموجب القرار الدولي ستجمد أموال القذافي وأفراد أسرته في الخارج «وستستخدمها الحكومة الليبية التي ستؤلف». وسيقدم المدعي العام لمحكمة

الجنايات الدولية، لويس مورينو أوكامبو، خلال شهرين، تقريراً عن نتائج التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها النظام ضد الشعب منذ 15 شباط الجاري إلى مجلس الأمن الدولي، على ألا تجرى أي محاكمات قبل سنة. ودعا القرار الدول التي تفتش الشحنات الوافدة إلى ليبيا أو الخارجة منها لمنع إدخال الأسلحة أو إخراجها، أمر من شأنه فرض رقابة دولية على السفن والطائرات والشاحنات من أي دولة كانت.

وصدر القرار تحت المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وحذفت من مسودته الفقرة 25 التي كانت تسمح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة باتخاذ «كل الوسائل الضرورية» من أجل تأمين عودة الوكالات الإنسانية. حذف جاء بعد معارضة دول عدة، أبرزها روسيا والصين، لأنها كانت تقبل التأويل بالسماح باستخدام القوة العسكرية.

وكانت الولايات المتحدة قد أصرت على تلك العبارة. وقالت المندوبة الأميركية، سوزان رايس، في إحدى جلسات المشاورات المكثفة التي عقدت على مدى يومين، إن بلاده التي حريصة على إدراج تلك العبارة، مع أنها طمأنت إلى أن الولايات المتحدة «لا تريد اجتياح ليبيا وليست لدينا الإمكانيات لذلك»، كما سرب دبلوماسي شارك في الجلسة لـ«الأخبار». وبالتالي، لا يسمح القرار باتخاذ أي إجراء عسكري، رغم اعتباره أن الوضع في ليبيا «يمثل مصدر خطر على السلم والأمن الدوليين».

وإذا كان الرئيس الأميركي، باراك أوباما، قد رأى أن النظام الليبي غير شرعي، فإن قرار مجلس الأمن الدولي حمل «السلطات الليبية» مسؤولية حماية المدنيين، وحض على احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي والسماح بوصول فوري لمراقبين دوليين لحقوق

حين ترددت الترويكا الغربية

باريس - بسام الطيارة

إلى قرار، في ظل رغبة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في موقف متقدم، ومطالب «صديق القذافي» (رئيس الوزراء الإيطالي سلفيو برلوسكوني بمشاركة أوروبية في حمل مصادري المهاجرين، والبحث عن أموال «قبيلة القذافي».

ومع خروج آخر غربي من الأرض الليبية، تسارعت الأمور، واجتمع مجلس الأمن، بناءً على

على مدى عشرة أيام، بينما كان الديكتاتور معمر القذافي يمعن في ذبح شعبه، كان التردد سيد الموقف الغربي. الرئيس الأميركي باراك أوباما كان ينتظر ترحيل جميع الأميركيين خوفاً من الوقوع في فخ «احتلال السفارة». الأوروبيون كانوا ينتظرون الأميركيين، وينتظرون التوصل

أي «محاصرة ديكتاتور بسبب قمعه لشعبه» وإحالة على القضاء الدولي. إلا أنه يفتح الباب أمام «وضع ليبيا تحت وصاية دولية من دون تغيير النظام». فالمطلوب تنفيذه بعد التهديد بالفصل السابع لا يزال موجهاً إلى «نظام» شبه بنظام القذافي البائد مع تحسينات، مثل «التصرف بضبط النفس، واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والسماح بالدخول الفوري لمراقبين دوليين لحقوق الإنسان، وضمان ممر آمن للمساعدات الإنسانية والطبية، والرفع الفوري للقيود على جميع وسائل الإعلام، مع ضمان أمن جميع الرعايا الأجانب». مطالب تبدو موجهة إلى «من سيحل مكان القذافي». كذلك فإن «حظر بيع السلاح لليبي يذهب بعيداً في الزمن»، إذ لم يوضع ليرفع بمجرد أن يزول الديكتاتور، بل يرى أحد الخبراء أنه «تأطير لدور ليبيا في المستقبل» بما يمنع عودة أي دور إقليمي لها.

صحيح أن الفقرة 26 من القرار تقول إن المجلس يحرص على مراجعة دقيقة للوضع وبملاءمة الإجراءات «تعزيز أو تعطيل أو تعديل أي من هذه الإجراءات حسب الضرورة»، إلا أن الخبراء يذكرون بأن تعديل هذا القرار، مثل كل قرارات المجلس، يخضع لمبدأ الفيتو.

طلب باريس ولندن، للتباحث في الوضع الليبي. وعلمت «الأخبار» أنه رغم «التوافق والإجماع على إدانة ما يحصل على الأرض، فإن جدلاً كبيراً حصل» بين مختلف الدول الأعضاء، قبل أن يخرج قرار عده أكثر من مراقب «فريداً». وشرح مندوب فرنسا الدائم جيرار أرو «مميزات هذا القرار»، قائلاً إنه «يجب اعتباره تحذيراً لكل رؤساء الدول الذين يمكنهم أن يلجأوا إلى العنف والقمع» تجاه «رياح التغيير والحرية». وأشار إلى أن فرنسا وبريطانيا، العضوان في المحكمة الجنائية الدولية، يعدان هذا القرار «انتصاراً كبيراً للقضية التي يدافعان عنها». وبالفعل، فإن القرار يحمل توجهين متلازمين: فهو يعد قائمة عقوبات «موجهة إلى أفراد» إلى جانب حظر بيع السلاح لليبي من جهة، ويقرر إحالة الملف على المحكمة الجنائية الدولية من جهة أخرى.

أما الجدال «الحامي» فقد حصل، بحسب مصادر موثوقة، بسبب رغبة واشنطن في تضمين القرار فقرة تسمح باستخدام القوة ضد القذافي «إننا لزم الأمر»، الأمر الذي عارضته الصين بقوة، وتحفظت عليه كل من البرازيل وروسيا، فيما لم تتشدد باريس أو لندن بسبب الخوف من استرجاع القذافي قدرته «على تجييش القبائل ضد الغزو الغربي»، وهو تخوف أبداه عدد من

Gulf Vacancy
Private Business Manager (Female Only)

- Lebanese Nationality
- Minimum 3 years experience in same career
- Outstanding verbal and written skills (Arabic & English)
- Excellent technical/computer literacy
- High proficiency in: Research, Planning, Business Development & Public Relations

send your CV + picture to: cv@alkhalili.com